

ملخص تنفيذي

هذا التقرير هو الإصدار الرابع من سلسلة التقارير السنوية عن تنافسية الاقتصاد الكويتي (The Competitiveness Of Kuwait's Economy)، وهي سلسلة بدأت في عام 2006 بنشر تقرير العام 2006/2005. وكما في التقارير السابقة، قام بإعداد هذا التقرير لجنة الكويت الوطنية للتنافسية (The Kuwait National Competitiveness Committee (KNCC)، بالتعاون مع فريق فني من وحدة الاستشارات بمركز التميز في الإدارة (كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت). والهدف العام من هذا التقرير الرابع هو تقديم تقييم شامل للقضايا المهمة وذات الصلة بتنافسية الاقتصاد الكويتي، ويستند التحليل الذي أجري في هذا التقرير إلى تقرير التنافسية العالمية (The Global Competitiveness Report (GCR) الذي يقوم بنشره المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum (WEF)).

يتألف التقرير من أربعة فصول: فيقدم الفصل الأول معلومات عامة عن الوضع الحالي للاقتصاد الكويتي، وتقيماً للمناخ الاقتصادي الكلي السائد لممارسة الأعمال في دولة الكويت، كما يقدم وصفاً مختصراً لملامح الاقتصاد الكويتي، ويلقي الضوء على المشكلات الهيكلية التي ظل الاقتصاد الكويتي يعاني منها، وأهم هذه المشكلات هي:

- الدور المسيطر للقطاع العام في النشاط الاقتصادي
 - نقص التنوع في قاعدة الإنتاج في الاقتصاد
 - أوجه الإختلالات المالية المتعلقة باعتماد الإيرادات الحكومية على العائد النفطي
 - الطبيعة المزدوجة لسوق العمل
 - عدم الكفاءة الشديدة الناتجة عن سياسات التسعير الحالية للخدمات العامة والمرافق لدولة الكويت
- كما يقدم وصفاً مختصراً لملامح الاقتصاد الكويتي، مع خلفية عامة عن الأداء الاقتصادي الكلي الحالي وذلك فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي، والتضخم، والمالية العامة، والقطاع النقدي. كما يسلط بعض الضوء على مناخ الأعمال في

الكويت. ويختتم الفصل الأول بمناقشة التداعيات الرئيسية للازمة الاقتصادية الراهنة فيما يتعلق بقطاع البنوك وشركات الاستثمار وسوق الأوراق المالية في دولة الكويت.

أما الفصل الثاني من التقرير فيقوم بتحليل مؤشر التنافسية العالمية (The Global Competitiveness Index (GCI)) لعام 2009/2008. وهذا المؤشر - الذي يتكون من إثني عشر ركناً - تم تصميمها لقياس التنافسية الوطنية. وهذه الأركان التي تحدد التنافسية هي : المؤسسات (Institutions)، البنية التحتية (Infrastructure)، الاقتصاد الكلي (Macro-Economy)، الصحة والتعليم الإبتدائي (Health and Primary Education)، التعليم العالي والتدريب (Higher Education and Training)، كفاءة سوق السلع (Goods Market Efficiency)، كفاءة سوق العمل (Labor Market Efficiency)، تطور الأسواق المالية (Financial Market Sophistication)، الاستعداد التكنولوجي (Technological Readiness)، حجم السوق (Market Size)، تطور قطاع الأعمال (Business Sophistication)، وعوامل الابتكار (Innovation).

وبالنسبة لهذا المؤشر، كما هو موضح في الجدول رقم 1 أدناه، فإن التحليل يوضح تنافسية الكويت بين قائمة دول التقرير العالمي للتنافسية لعام 2009/2008، حيث تحتل الكويت المركز 35، بينما احتلت المركز السابع بين دول عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية. وهو ما يمثل انخفاضا ملحوظا إذا ما قورن بعام 2008/2007، حيث احتلت الكويت عالمياً المركز 30، واحتلت المركز الرابع بين دول عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية.

جدول 1: الترتيب بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمية

الترتيب لعام 2009/2008		الترتيب لعام 2008/2007		الدولة
ترتيب عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية	ترتيب التقرير العالمي للتنافسية	ترتيب عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية	ترتيب التقرير العالمي للتنافسية	
1	5	1	7	سنغافورة
2	15	2	16	النرويج
3	26	5	31	قطر
4	27	6	35	السعودية
5	31	6	37	الإمارات العربية
6	32	3	27	استونيا
7	35	4	30	الكويت
8	37	9	43	البحرين
9	38	10	42	عمان
10	40	10	55	قبرص
11	42	7	39	سلوفينيا
12	46	8	41	جمهورية سلوفاكيا

ويقدم الفصل تحليلاً مقارناً لكل ركن من أركان المؤشر، يبين مواطن الضعف الرئيسة بالإضافة إلى المواطن التي تحتاج إلى اتخاذ إجراءات بشأنها. ويظهر التحليل المفصل لمؤشر التنافسية العالمي أن السبب الرئيسي في تدني مركز الكويت هو انخفاض وتراجع مركزها في الأركان المكونة لهذا المؤشر. وباستثناء أداء الاقتصاد الكلي، وكفاءة سوق العمل، وبمستوى أقل حجم السوق وتطور قطاع الأعمال، فإننا نجد أن ترتيب دولة الكويت يعد متدنياً بصورة واضحة، ففي عشر أركان من الاثني عشر ركناً تدهور مركز الكويت، مقارنة بالعام السابق. ويدل ذلك على ضعف أو انعدام اتخاذ السلطات للإجراءات اللازمة لمعالجة الأوضاع السائدة.

ويقدم الفصل الثالث من التقرير تحليل سواط (SWOT) لمواطن القوة، والضعف، والفرص، والتحديات المتعلقة

بتنافسية دولة الكويت. ويوضح هذا التحليل أن أهم مواطن القوة تتمثل في:

- حقوق الملكية محددة بوضوح، ومحمية بالقوانين
 - مالية عامة جيدة
 - تأثير محدود للضرائب
 - مرونة في توظيف العمالة
 - مستوى مرتفع للناتج المحلي الإجمالي (مقيم بتعادل القوة الشرائية PPP)
 - تعدد مصادر التوريد وتوافر موردين محليين ذوي جودة عالية
- من ناحية أخرى، فقد جرى تحديد نقاط الضعف من خلال التحليل، والتي تتمثل فيما يلي:
- سوء إدارة الأموال العامة
 - ارتفاع أعباء الإجراءات الحكومية
 - نقص الشفافية في صناعة السياسة الحكومية
 - عدم فعالية مجالس الإدارة
 - انخفاض جودة البنية التحتية
 - تضخم مرتفع نسبياً
 - انخفاض جودة التعليم
 - عدم توافر خدمات البحث والتدريب المتخصصة
 - محدودية المنافسة في السوق المحلي
 - كثرة الإجراءات اللازمة لبدء نشاط تجاري
 - بطء الإجراءات الجمركية
 - ضعف العلاقة بين الأجور بالإنتاجية
 - عدم اعتماد مراكز القيادة العليا على الكفاءة
 - انخفاض درجة تطور الأسواق المالية

- نقص رأس المال المبادر للمشروعات الابتكارية ذات المخاطر المرتفعة
 - تنظيم غير فعال لسوق الأوراق المالية
 - قوانين غير متطورة لقطاع تكنولوجيا المعلومات
 - ميزة تنافسية مبنية على الموارد الطبيعية
 - ندرة وجود الصناعات المتكاملة
 - محدودية القدرة على الابتكار
 - انخفاض إنفاق الشركات على البحث والتطوير
 - محدودية التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة في مجال الأبحاث
 - نظام غير متطور للمشتريات الحكومية من المنتجات المتطورة تكنولوجيا
- أما بالنسبة للفرص, فإنه من الممكن تحديد العوامل الآتية بوصفها تمثل فرصا لتنافسية الكويت :
- التكامل الخليجي: العمل المتواصل على تطوير فرص التكامل وتحسينها
 - تعزيز الوضع الإقليمي للكويت، بوصفها مركزا لإعادة التصدير في الشرق الأوسط لمناطق أخرى من العالم
 - بالإضافة إلى جعلها مركزا ماليا إقليميا
 - تنسيق الجهود متعددة الأطراف الكامن على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي للتعامل مع الأزمة الاقتصادية
 - الالتزامات المتزايدة من قبل الدول العربية لتعزيز التعاون الاقتصادي بينها
- وأخيرا فإنه بالنسبة للتهديدات، يمكن تحديد العوامل الآتية بوصفها تمثل تهديدات خارجية لتنافسية الكويت:
- استمرار التدهور في الهيكل الحالي للسكان نحو قوة عمل وافدة منخفضة المهارات
 - عدم الاستقرار الإقليمي نتيجة لاحتمال وقوع النزاعات الآتية:
 - إيران: استمرار النزاع مع الدول الغربية
 - فلسطين: استمرار النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي، والفلسطيني- الفلسطيني، مع غياب احتمالات التوصل لحل للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي

○ لبنان: الاستقرار السياسي الهش

○ سوريا: الصراع الطويل بين سوريا وإسرائيل

- الزيادة المحتملة في التكاليف على الأعمال نتيجة لتزايد التهديدات الإرهابية في المنطقة.
- استمرار تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية
- انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام

أما الفصل الأخير في هذا التقرير، فهو مخصص لتحديد القرارات اللازم اتخاذها من قبل الحكومة لرفع مستوى التنافسية في دولة الكويت. ويبدأ الفصل بتقديم بعض المقترحات الأساسية للإصلاح فيما يتعلق بالتعليم ومحاربة الفساد، بالإضافة إلى مقترحات لإجراءات عاجلة فيما يتعلق بالاتي:

• ضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد

• تشجيع المؤسسات المالية لزيادة الائتمان

• تعزيز الثقة في سوق الأوراق المالية

• تعزيز الرقابة على المؤسسات المالية

• رفع مستوى الإنفاق العام

• تأسيس هيئة سوق المال

أما الجزء الثالث من الفصل الأخير فيقترح بعض الإجراءات في المدى المتوسط بعضها يستهدف :

• انعاش قطاع العقار

• تنويع الأدوات المالية في الأسواق المالية

• تطوير اللوائح التجارية لتعزيز الشفافية

• تطوير البنية التحتية

• تعزيز دور القطاع الخاص

• تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة